الشرق أوسطية
دراسة في الجذور والأهداف

د. صباح عبدالرزاق كبه
جامعة التحدي – سرت

مقدمة:

إن فكرة السوق الشرق أوسطية أو "الأوسطية" كما يطلق عليها أحياناً للاختصار ليست بفكرة جديدة على المنطقة وليست وليدة اللحظة وإن كانت قد ظهرت للسطح واصبحت عنواناً متداولاً منذ أوائل عقد التسعينات. فللفكرة جذور في المخططات الغربية. وفي الفكر والعقيدة الصهيونية. فهي مرتبطة أصلاً بفكرة النظام الشرق – أوسطي "الذي أصبح عنواناً متداولاً في السياسة الدولية منذ أوائل هذا القرن.

فعلى صعيد الفكر والمخططات الغربية أضحى مشروع "الشرق أوسطي" هو المشروع الذي يدور حوله الصراع منذ "مؤتمر سايكس بيكو"[1]. أي منذ عام 1916. ذلك المشروع الذي نص على التجزئة – وتقسيم البلدان العربية وتذويب هويتها – وخلق مايسمى بنموذج (الموزائيك) في المنطقة يهدف ضرب فكرة الوحدة العربية.

فمنذ مطلع هذا القرن ومنتصفه ظهرت صياغتان للوطن العربي الشرق الأدنى و الشرق الأوسط .The Near East or The East and The Middle East

وما مشروع النظام الشرق أوسطي إلا المحاولة الثالثة لإعادة صياغة الخارطة الجيو سياسية للوطن العربي.

---

[1] للمزيد حول اتفاقية سايكس – بيكو وجذو المخططات الغربية الرامية لتقسيم المنطقة العربية وإخضاعها لمخططاتها. راجع محمود حسن صالح: تاريخ الشرق العربي الحديث – القاهرة 1990 ص 459–471

لقد تمت الصياغة الأولى للوطن العربي عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى عندما خضعت المنطقة العربية لنظام الانتداب الاستعماري الذي توافق مع وعد بلفور الذي أصدرته الحكومة البريطانية في الثاني من نوفمبر (تشرين الثاني 1917)[1].

وأما المحاولة الثانية فقد تمت بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية التي شهدت التغلغل الأمريكي – الصهيوني للمنطقة حيث خضعت المنطقة لنظام التجزئة والتبعية ونجحت الدول الاستعمارية في زرع الكيان الصهيوني في فلسطين. عندها جرى استخدام وصف الأوسط في الدراسات الامريكية ليتجاوز منطقة الوطن العربي. ومنذ ذلك الحين برز الحرص على استخدام مصطلح "الشرق الأوسط" The Middle East ليكون بالإمكان إدخال الكيان الصهيوني ضمن المنطقة.

أما المرحلة الثالثة وهي تتم الآن منذ مطلع عقد التسعينات عقب مؤتمر مدريد في عام 1991 – وبشكل خاص بعد توقيع "اتفاق غزة – اريحا" في 18-9-1993 تحت شعار "مباحثات السلام" والمباحثات المتعددة الأطراف، ففي إطار هذه المرحلة ظهر مصطلح (النظام الشرق أوسطي) مرة أخرى وذلك ضمن جهود الولايات المتحدة الامريكية الهادفة إلى إقامة نظام اقليمي جديد للمنطقة أطلق عليه اسم "الشرق أوسطية".

الشرق أوسطية في الفكر والعقيدة الصهيونية:

للمشروع الشرق أوسطي الجديد أهداف متعددة لاتقتصر على الأهداف الاقتصادية. فالمشروع متكامل ذو أبعاد سياسية ، اقتصادية عسكرية وثقافية يستهدف رسم خريطة جديدة للمنطقة ينزع عنها الطابع العربي والهوية القومية العربية.

---

[1] للمزيد حول وعد بلفور وخلفياته راجع أ- محمود حسن صالح حسن – تاريخ الشرق العربي الحديث – مرجع سابق ص475 وما بعدها.
ب- زاهية قدورة: تاريخ العرب الحديث. دار النهضة العربية، بيروت – لبنان، 1985 – ص 195 وما بعدها.

فجذور هذا المشروع تعود إلى هرتسل مؤسس الحركة الصهيونية. فلقد حلم هرتسل ظهور مايشبه الشرق أوسطية. ودعى بالفعل إلى قيام كومنولث شرق أوسطي ليكون للكيان الصهيوني المنشود وقتئذ دور قيادي فعلي على كافة الأصعدة. وبصفة خاصة على الصعيد الاقتصادي. ليصبح مركز الجذب للاستثمارات والتحديث والتكنولوجيا والخبرة والبحث العلمي.[1]

وفي عهد رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق مناحيم بيغن قدم وزير ماليته مشروعاً يعتبره الكثيرون هو الأساس لميلاد هذا المفهوم الجديد. إذ تعتبر الشرق أوسطية نسخة عن ذلك المشروع وقد طرح ذلك الوزير مشروعه بصورة علنية بعد زيارة السادات للقدس عام 1979 وسمي "مشروع مارشال موسع للشرق الأوسط". ومن خلال نظرة دقيقة إلى محتويات ذلك المشروع تتضح عمق الرؤية والتخطيط الصهيوني الهادفة إلى دمج اقتصادها باقتصاديات العالم الغربي والوطن العربي، كإحدى الوسائل الرامية لتحقيق تعايش أو ما تسميه (سلاماً اقتصادياً) يتزامن مع ما كان تخطط له الدوائر الصهيونية وتحلم به وهو "السلام السياسي". فلقد احتوى المشروع على النقاط التالية:

1- إن الحدود الطويلة أو القصيرة غير قادرة على منع نشوب الحروب.. إلا إذا ساندها مشروع اقتصادي تستفاد منه دول المنطقة مشيراً إلى أن المشروع الجديد هو الكفيل بتحقيق مايسمى بـ "السلام".

2- إن هذا المشروع يشتمل على صندوق مالي يقدر بـ 30 مليار سنوياً لعشرة سنوات أي ما يعادل 300 مليار دولار ويعطي لكل دولة الحق في الاستفادة من هذا الصندوق في حالة توقيعها على "السلام".

3- التزام الولايات المتحدة بتقديم ثلث المبلغ المطلوب على أن تقدم السوق الأوروبية المشتركة الثلث الباقي. وتمول كندا واستراليا والدول الاسكندنافية الثلث المتبقى.

---

[1] مشروع "الشرق الأوسط الجديد" بدعة جديدة لنهب العرب وتزوير هويتهم القومية. مشروع ورقة عمل اقتصادية (2) مقدمة إلى الدورة الخامسة لمؤتمر الشعبي القومي الشامل لمقاومة الاستسلام والتطبيع للفترة 28-1995/8/31 طرابلس - ملتقى الحوار العربي الثوري الديمقراطي. لجنة التنسيق والمتابعة - الامانة الإدارية - 995 ص1.

- أن يكون مشروع مارشال وسيلة لزيادة إنتاج دول أوروبا وفي زيادة معدل صادراتها. وفي مضاعفة استخدام الأيدي العاملة.. أملاً في القضاء على مشكلة البطالة لديها.

الموقف الأمريكي من المشروع

لقى مشروع مارشال الآنف الذكر - اصداء واسعة لدى الأوساط الامريكية، سيما داخل قنوات صنع السياسة الامريكية. وعليه فقد تقدم فرانك تشيرش عضو مجلس الشيوخ في الكونغرس باقتراح إلى لجنة الأمن لتبني مشروع اقتصادي إنمائي يشمل (اسرائيل وجاراتها العربيات). وبالفعل فقد تم طرح المقترح في الكونغرس الأمريكي لأجل بلورة مشروع قانون يستوعب الأفكار أعلاه.. حيث أُريد له أن يكون شبيها بمشروع مارشال الأمريكي Marshall Plan الذي ظهر للوجود في أعقاب الحرب العالمية الثانية - بهدف إعادة إعمار بناء أوروبا اقتصادياً بعد الحرب.

شمعون بيريز وفكرة مشروع الشرق أوسطية

(مشروع بيريز – خليل)

ظهرت فكرة مشروع "السوق" أو "التكامل الاقتصادي" بصورة جدية ابتداء من منتصف الثمانينات وذلك في ضوء مشروع أعده وزير الخارجية الأسبق للكيان الصهيوني شمعون بيريز واشترك معه في إعداده مصطفى خليل نائب رئيس الحزب الوطني المصري (الحزب الحاكم) واطلق عليه (مشروع مارشال للشرق الأوسط). ويعد هذا المشروع الأول من نوعه وهو بمثابة إدماج وتكامل للسوق "الإسرائيلية" مع السوق الامريكية. وقد احتوى المشروع على قرار رفع المقاطعة العربية الاسرائيلية[1].

وخلاصة القول – إن فكرة "النظام الشرق أوسطي" أو مشروع "الشرق – أوسطية" ليس جديداً على المنطقة العربية كما مر بنا آنفاً. بيد أن الجديد هو أن الكيان الصهيوني أصبح طرفاً فعالاً في المعادلة. وفضلاً عن ذلك أخذت "اسرائيل" تنتقل من مرحلة "الدفاع" إلى مرحلة "الهجوم" سيما بعد أن ثبتت وضعها في المنطقة وأيقنت في ضوء المعطيات السابقة والحالية بأنه لايوجد عند العرب على الأقل في المرحلة الراهنة أي حل حاسم على الصعيد العسكري. وعليه فقد أخذ أركان الكيان الصهيوني يتصرفون لا على أساس أن "اسرائيل" وجدت لتبقى فقط بل لتتوسع وتهيمن.

---

[1] للمزيد راجع عبدالرزاق حسن : (السوق الشرق اوسطية: طبعة جديدة من مشروع بيريز – خليل) الأهالي – القاهرة 7–4–1993

من جديد والإعلان عنها رسمياً.

يعتبر اتفاق غزة – أريحا يوم 1993/9/13 بمثابة البداية الحقيقية للترتيبات الشرق أوسطية. فبعد الإعلان راح أركان الكيان الصهيوني يتحدثون عن إمكانية جعل "اسرائيل" سنغافورة الشرق الأوسط. وأن تصبح "اسرائيل" مركزاً مالياً في الشرق الأوسط. ففي خطابه خلال فترة التوقيع تحدث الرئيس الأمريكي كلينتون عن مثلث الأزدهار الذي يضم "اسرائيل" و "السلطة الفلسطينية والأردن".

بيد أن الولادة الحقيقية لفكرة مشروع الشرق أوسطية حدثت خلال انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادي بالدار البيضاء للشرق الأوسط وشمال افريقيا الذي عقد للفترة من 30–31 تشرين أول اكتوبر وتشرين الثاني نوفمبر 1994 في المغرب.

عقد المؤتمر برعاية الرئيسين الامريكي كلينتون والروسي يلتسين – وبرئاسة العاهل المغربي الملك الحسن الثاني. وحضر المؤتمر ممثلو (61) دولة و (1154) رجلاً من رجال الأعمال يمثلون مؤسسات اقتصادية وكذلك 700 هيئة غير حكومية.

ومن بين الدوائر الاقليمية والدولية التي شاركت في المؤتمر:

1– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا "الاسكوا"
2– اللجنة الاقتصادية لآسيا والباسفيك "الايباك".
3– اللجنة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا "الاسيان".
4– اللجنة الاقتصادية الاوروبية وتضم تركيا والاتحاد الاوروبي.
5– مجموعة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA.
6– مجموعة دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي.
7– مجلس التعاون الخليجي.

وقد شاركت اسرائيل بأكبر وفد حكومي ضم نصف أعضاء الحكومة مع رجال أعمال يمثلون أكثر من مائة شركة.. أما الولايات المتحدة فقد شاركت بأكثر من 150 شركة.

هذا وقد تمخضت عن قمة الدار البيضاء وثيقة أطلق عليها "إعلان الدار البيضاء"[1] حيث كانت أطروحته الرئيسية هو "الشراكة" وعلى مختلف الأصعدة.. وإطلاقه لفكرة الدعوة لبناء "سوق شرق أوسطية" تتشابك في إطاره "أي السوق" مجموعة منطلقات جهوية جديدة تضم دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا. فضلا عن ذلك فقد أقر المؤتمر مجموعة أهداف وتوصيات مثلث الإطار الفكري والتنظيمي لفكرة الشرق أوسطية.

وقد أقر المؤتمر الأمور الآتية:-

1- الدعوة لإقامة مؤسسات اقليمية لتنفيذ فكرة الشراكة.
2- تشجيع إقامة غرفة تجارية اقليمية ومجلس للأعمال.
3- بناء الأسس لمجموعة اقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا.
4- الدعوة لإقامة مصرف التنمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا.
5- تشجيع الإندماج والتعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
6- تعزيز الشراكة في القطاعين الخاص والعام.
7- إقامة مكتب اقليمي لتشجيع السياحة.

[1] للمزيد راجع إعلان الدار البيضاء بتاريخ 31 تشرين الأول- اكتوبر- وتشرين الثاني - نوفمبر - 1994 الصادرة عن المؤتمر.

مراحل بناء مشروع "السوق الشرق أوسطية"

إن تحقيق مشروع "الشرق أوسطية" هو مشروع "طويل الأجل" يتم تنفيذه على مراحل عدة وهذا ما أكدته الدراسات التي تناولت هذا "المشروع" بالبحث والدراسة[1]. أو في كل الأحوال، تندرج مراحل بناء السوق الشرق أوسطية على مستويات ثلاثة:

أولها: ما يعرف بخيار "مشروع نموذج البينلوكس" المشرقي أو مايعرف بالمثلث الإسرائيلي الفلسطيني الإردني.

وثانيها: المنطقة التجارية للتبادل الحر.

وثالثها: المنطقة الموسعة للتعاون.

المرحلة الأولى:

يطلق على المرحلة الأولى لمشروع "السوق الشرق أوسطية" بـ المثلث الاسرائيلي – الفلسطيني – الإردني أو ماراح يعرف بخيار البنيلوكس المشرقي. وتهدف هذه المرحلة إلى إقامة تجمع اقتصادي "ثلاثي" على غرار الاتحاد الاقتصادي القائم بين دول "البنيلوكس" الأوروبية الثلاث بلجيكا وهولندا ولوكسمبوج. ويكون هدف هذا التجمع الاقتصادي هو تطبيع العلاقات الاقتصادية[2] "الاسرائيلية" الفلسطينية عبر إلحاق وإدماج اقتصاد مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني في الإقتصاد "الاسرائيلي". وقد تحددت بالفعل معالم هذه المرحلة في اتفاق غزة – اريحا عام

---

[1] صدرت العديد من الدراسات والتقارير الدولية التي تناولت موضوع "السوق الشرق أوسطية".. منها تقرير جامعة هارقارد وتقرير المفوضية الاوروبية في بروكسل وغيرها.

[2] انظر محمود عبدالفضيل: مشاريع الترتيبات الاقتصادية. "الشرق أوسطية": التصورات، المحاذير، وأشكال المواجهة في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية: التحديات "الشرق أوسطية" الجديدة والوطن العربي. مجموعة مؤلفين. بيروت – آذار 1994 ص126 ومابعدها.

1993 والذي شكل مدخلاً لبناء مثلث "مشروع البينلوكس"[1] . وتسعى هذه المرحلة إلى جعل السوق الفلسطينية مفتوحة أمام السلع "الاسرائيلية" بدون قيود أو حواجز. فهذا المستوى الثنائي من التعاون يرمي إلى تحقيق (الانسياب الحر للسلع "الاسرائيلية" إلى السوق الفلسطينية بعد الانسحاب العسكري بالسهولة نفسها التي كانت هذه السلعة تلقاها أيام الاحتلال).[2]

إن تحقيق هذه المرحلة ينطوي على مخاطر تضر بالاقتصاد الفلسطيني ذلك لأنها تهدف إلى دمج الاقتصاد الفلسطيني الوليد في الاقتصاد "الاسرائيلي" الأمر الذي من شأن أن يجعل الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً (خدمياً) يعيش على فرص العمل في الاقتصاد الاسرائيلي في مجالات التجارة والنقل والمواصلات والصناعة..[3] فضلاً عن ذلك فإن اختلاف الامكانات الاقتصادية بين أطراف هذا المثلث واختلالها لصالح "اسرائيل" سوف يعطب الأخيرة دوراً أقوى في عمليات التبادل الاقتصادي والتجاري، ويجعل من عملية التكامل الاقتصادية (المنشودة) بين دول المثلث ليست سوى مسألة إلحاق وتبعية للاقتصاد الاسرائيلي.

المرحلة الثانية:

أما المرحلة الثانية من المشروع، فيستهدف اقامة منطقة التبادل التجاري الحر وتتكون من بلدان المثلث الاقتصادي السابق بالإضافة إلى دول عربية أخرى. وبذلك يكون هدف هذه المرحلة هو توسيع مشروع "البينيلوكسي المشرقي" لكي يسهم في توسيع دائرة النفوذ الاقتصادي "الاسرائيلي" إلى خارجه، ويجعل من

---

[1] انظر المادة السادسة من اتفاق غزة – واريحا. ونظر الملحق الثالث للاتفاق المتضمن بروتوكولات حول التعاون "الاسرائيلي" الفلسطيني في البرامج الاقتصادية والتنموية.

[2] انظر غسان سلامة. أفكار أولية حول السوق الاوسطية، في ندوة التحديات (الشرق أوسطية) الجديدة. نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في أذار 1994. مصدر سبق ذكره ص34–35.

[3] انظر مرئيات غرفة تجارة وصناعة الشارقة: السوق الشرق اوسطية: المفهوم وسبل مواجهة [illegible] "الشارقة" 29–4–94

عملية انتقال السلع "الاسرائيلي" في المنطقة أكثر سهولة وغير مقيدة.[1] ويبدو أن "اسرائيل" تنوي بعد انجاز هذه المرحلة إلى إزالة كافة الحواجز التي تعيق تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية معها وإلى إنهاء كافة الحواجز التي تعيق تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية معها وإلى إنهاء كافة أشكال المقاطعات الاقتصادية ضدها.

المرحلة الثالثة:

تستهدف المرحلة الثالثة من مراحل بناء مشروع (السوق الشرق أوسطية) إقامة المنطقة الموسعة للتعاون الاقتصادي، لتشمل بالإضافة إلى الدول المستهدفة في المرحلة الأولى والثانية دولاً أخرى من الخليج العربي والمغرب العربي، حيث تقام منطقة موسعة للتبادل والتعاون الاقتصادي الحر بين بلدانها "واسرائيل" حتى عام 2010. ثم إن خطورة هذه المرحلة تتوضح أبعادها الآنية والمستقبلية عبر دعوتها إلى تقسيم هيكل الاقتصاد العربي إلى اقليمين رئيسين.. مشرقي يضم "اسرائيل" ومغربي يسهم في تحقيق التبادل التجاري الحر والتكامل الاقتصادي مع اقتصاديات دول الاتحاد الاوروبي وبقية البلدان الاوروبية البحر متوسطية المطلة عبر ضفاف المتوسط الشرقية والغربية للوطن العربي.[2]

أبعاد السوق الشرق أوسطية:

لقد جرى جدل حاد ونقاش كثير حول طبيعة وأبعاد مشروع "السوق الشرق أوسطية" فقسم كبير من التحليلات والدراسات التي تتناول هذا المشروع تسير في اتجاه اقتصادي لمشروع وفكرة الشرق أوسطية وتلامس ملامسة خفيفة وسطحية

---

[1] محمد الصوفي: سوق الشرق أوسطية، محاولة اسرائيلية عربية للتطبيع الاقليمي والهيمنة.. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجلس القومي للثقافة العربية (مواجهة مخاطر التطبيع ضد العدو) طرابلس 11-13 أذار - 1993 ص4-5.

[2] قارن نيفين عبدالخالق مصطفى: المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي 1993: 3/1995. مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1995 ص16.

الأبعاد السياسية له.. بينما يذهب القسم الآخر من تلك الدراسات لتحليل ودراسة الشرق أوسطية بوصفها مشروع سياسي أكثر مما هو اقتصادي.

وهذا البحث يحاول تسليط الضوء على أهم أبعاد مشروع (السوق) من دون التركيز على إحداها على حساب الأخريات. فمشروع السوق الشرق أوسطية، كما أسلفنا هو موضوع كامل وفي بعض محتوياته جاهز للتنفيذ، وهو لايقتصر على جانب او بعد معين.. بل هو يحوي أبعاد مختلفة تشمل كافة الميادين التي خطط لها مصممو هذا المشروع. ولعل من بين أهم هذه الأبعاد ما يأتي:

1- البعد الأمني.
2- البعد السياسي.
3- البعد الاقتصادي.
4- الهدف السياسي للبعد الاقتصادي.
5- النفط والطاقة.
6- بعد السياحة.
7- بعد البنى التحتية.
8- البعد الثقافي.

أولاً: البعد الأمني لمشروع السوق الشرق أوسطية:

إن مشروع "الشرق - أوسطي" ينهض على مفهوم جديد للأمن الصهيوني عبر عنه شمعون بيريز الذي يعتبر المنظر الرئيسي والاستراتيجي للشرق - أوسطية. وإن ذلك المفهوم يعبر عن الخط الاستراتيجي "لاسرائيل" خلال السنوات القادمة. ونستطيع أن نتصور أبعاد ذلك المفهوم ومرتكزاته الأساسية وأبعاده الآنية والمستقبلية وذلك عبر قراءة فاحصة لما صدر عن بيريز من كتابات نشرت باللغة العربية في القاهرة. فهو يقول مثلاً في إحدى كتاباته.

(لم تعد بحاجة إلى حدود جغرافية آمنة مع الجيران لأن هناك صاروخا قد يأتيك من مكان مثل بغداد ويهدد أمن اسرائيل - ولكن علينا أن نبني أعماق آمنة في بلد الجوار)[1]. وفي مكان آخر يزيد قائلاً:

(إن السبيل الوحيد لضمان مستوى معقول من الأمن القومي في هذا العصر عصر الصواريخ أرض - أرض.. والقدرات النووية هو إقامة نظام اقليمي للرقابة والرصد. إن مفهوم العمق الاستراتيجي لم يعد له معنى.. فالصواريخ بعيدة المدى وأسلحة الدمار الشامل قد حولت جبهة الداخل إلى جبهة أمامية).

فلو تأملنا النص الأول لوجدناه يطرح تصوراً جديداً لمفهوم (نظرية الأمن) الصهيونية والذي راح يرتكز على جملة مفاهيم اقتصادية وثقافية وسياسية وسياحية وأخرى بنى تحتية جديدة عبر بناء أعماق اقتصادية وثقافية (آمنة)، وذلك على أساس التصور الجديد لمفهوم الأمن الصهيوني الذي لم يعد يعتبر الأمن المطلوب آمناً عسكرياً أو جغرافياً بل هو (أمن اقتصادي وسياسي) باعتباره جوهر (المشروع الشرق أوسطي الجديد)[2]

ويبين بيريز تصوره أعلاه على اعتبار أن الحدود الجغرافية الآمنة مع الجيران لم تعد كافية لتحقيق الأمن الصهيوني بسبب التطور الحاصل في المقدرة العسكرية والألة الحربية للعديد من الدول العربية.

وهنا نلاحظ حدوث تغير أساسي في مفهوم الآمن لدى الكيان الصهيوني والذي لم يعد بالنسبة له (آمنا عسكرياً) أو مجرد (أمن جغرافي) بل هو (أمن اقتصادي) فضلاً عن كونه أمناً ثقافياً وسياسياً.

وأما النص الثاني فهو يدعو لبناء وخلق نظام إقليمي جديد.. أي بناء شرق أوسط "جديد" عبر اقامة مشروع (السوق الشرق أوسطية) حيث يسهم هذا المشروع في إزالة الحدود وإلى تسهيل عملية انسياب السلع والأفكار والبشر

---

[1] نص مقتبس من كتاب. د.محمود عبدالفضل (السوق الشرق أوسطية تحدياتها ومخاطرها. منشورات المجلس القومي للثقافة العربية المؤسسة العربية للنشر والإبداع - المغرب- بدون تاريخ ص25.

[2] محمود عبدالفضيل (السوق الشرق أوسطية، تحدياتها ومخاطرها) المصدر السابق ص25-26.

فيتحول إلى سوق مزدهرة. ويحدد بيرس معالم هذا السوق على أساس أنها (هندسة معمارية ضخمة.. هندسة تاريخية.. بناء شرق أوسطية جديد..)[1]

ثانياً: البعد السياسي:

إن "السوق الشرق أوسطية" مشروع يندرج ضمن "النظام الشرق الأوسط" الذي له مقوماته الأمنية والاستراتيجية والسياسة. وقد رافق مشروع (السوق الشرق أوسطي)، جدل ونقاش عن ماهية السوق، وفيما إذا كان مشروعاً سياسياً أم اقتصادياً. أم هو الإثنان معاً[2] وعلى أية حال، يذهب البعض إلى اعتبار مشروع "الاوسطية" سياسي أكثرهما هو اقتصادي منذ بداية ظهور الفكرة قديماً وحديثاً. ومما يعطي المشروع إطاره أو طابعه السياسي (حسب رأي البعض) لكونه قد اقترن بمسيرة الشوية السلمية[3]. سيما وأن قمة الدار البيضاء احدثت تطوراً واسعاً في مسيرة التسوية "السلمية" التي انطلقت من مدريد عام 1991.

فمؤتمر الدار البيضاء الذي يشهد مولد السوق توخي منه أن يكون على غرار مؤتمر مدريد. واريد من مشروع السوق الشرق أوسطية أن يكون وسيلة لتسهم في خلق وتحقيق تعاون وتطبيع متعدد الجوانب مع العدو الاسرائيلي. وعليه فقد أكدت القمة الإقتصادية في الدار البيضاء على ضرورة الاستمرار بـ "المسيرة السلمية"، وعلى ضرورة التوازي بين العمليتين السياسية والاقتصادية. باعتبار أن مشروع (السوق) جزء من سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وأما الحديث عما سيتمخض عن مشروع السوق من تدفق ملايين الدولارات للجانب الفلسطيني وتقديم الملايين من الدولارات كمنح للأطراف المعنية أو

---

[1] للمزيد راجع مجموعة مؤلفين: مركز الاهرام للترجمة والنشر. القاهرة 1992 ص104.

[2] انظر د.إبراهيم ابراش. مداخله على محاضره د. محمود عبدالفضيل "السوق الشرق أوسطية تحدياتها ومخاطرها – مصدر سبق ذكره ص60.

[3] نفس المرجع السابق ص60.

الحديث عن اقامة مشاريع اقتصادية عملاقة.. ماهو إلا "اغراء" او طعم ذو بعد اقتصادي لتحقيق أهداف سياسية[1].

ويبدو إن فكرة النظام الشرق أوسطي الذي ارتبط منذ البداية بإغراءات الاقتصاد أمر قديم قد يرجع إلى الخمسينيات من هذا القرن، عندما أخذت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني. تطرح مشاريع لإعمار المناطق الحدودية القريبة من "اسرائيل" في إطار مخطط شرق أوسطي. وكان الحديث عن الإعمار والرخاء حينئذ لايعدو عن كونه أكثر من وسيلة لإغراء الدول العربية المعنية لتدخل في نظام اقليمي جديد في المنطقة تصبح فيه اسرائيل عنصراً أساسياً وأمراً واقعاً.

ولقد تكرر الشئ ذاته خلال فترة السبعينيات والثمانينيات عندما طرحت "اسرائيل" مشاريع ذات أهداف اقتصادية انطوت على تقديم مساعدات مالية ضخمة للدول العربية التي كانت ستبدي استعدادها للتعاون معها في ايجاد نظام اقليمي جديد. وكانت تلك المشاريع امتداداً لفكرة (النظام الشرق أوسطي) الذي مهد لميلاد فكرة مشروع (السوق الأوسطية) كما هو الحال مع (مشروع مارشال الموسع للشرق الأوسط) (ومشروع مارستال للشرق الأوسط) الذي سبق ذكره.

وعلى الرغم من الطابع الاقتصادي لتلك المشاريع فقد كان جوهرها سياسياً واستهدف تحقيق أهداف سياسية قريبة أو بعيدة المدى. فالأهداف السياسة للنظام الشرق أوسطي.. ومشاريعه الاقتصادية حينئذ أو سوقه الأوسطية حالياً أو ما يتمخض عنه من مشاريع اقتصادية لاحقاً لاتعدو كونها أكثر من محاولة من جانب امريكا وحلفائها لدمج "اسرائيل" بالمنطقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ووسيلة لخلق تعاون وتطبيع متعدد الجوانب سواء أكان سياسياً ، اقتصادياً، سياحياً، اجتماعياً، ثقافياً أم غير ذلك.

وعليه فلا عجب ولااستغراب أن يقول شمعون بيرس إنه بات من الممكن أن تنضم اسرائيل إلى الجامعة العربية لتصبح جامعة بلدان الشرق الأوسط. وعلى هذا

---

[1] نفس المرجع السابق ص60-61.

الأساس يؤخذ مشروع السوق الشرق أوسطية، كمشروع سياسي بالأساس قبل أن يكون مشروعاً اقتصادياً[1]

ثالثاً: البعد الاقتصادي:

بطرح البعد الاقتصادي لمشروعات السوق هدف ايجاد نظام اقليمي "جديد" يشهد ميلاد أنماط وأشكال جديدة للتعاون الاقتصادي على غرار النمط الأوروبي وسوقه المشتركة وذلك عبر مشروع "السوق الشرق أوسطية". وهدف إنشاء مجموعة اقتصادية أو كما تسمى "سوق اقتصادية" لبلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا". تقتضي في مرحلة معينة حرية تدفق البضائع ورأس المال واليد العاملة.

إن هذا التنظيم المقترح وسوقه "الشرق أوسطية" مخطط لهما أن يعملا على تحقيق إدماج وتكامل اقتصادي للسوق الاسرائيلية مع الأسواق العربية من دون قيود جمركية وذلك عبر مراحل السوق الثلاث من جهة ومع الأسواق الاوروبية والامريكية من جهة أخرى وذلك عبر الشراكة والاتحاد الاوروبي بالنسبة للفضاء الأوروبي أو عبر النافتا ومنظمة التجارة العالمية مع الفضاء الأمريكي.

ويبدو أن الكيان الصهيوني بحاجة إلى دمج لأسواقه الاقتصادية مع أسواق المنطقة بصورة رئيسية أكثر من حاجته للإندماج مع العالم الغربي ذلك لأن هذا الكيان مندمج أساساً مع الفضائين الاوروبي والأمريكي أصلاً.

فالدعوة لبناء (شرق أوسط جديد) يستهدف خلق نظام شرق أوسطي جديد، تزول فيه الحدود وتنساب فيه السلع والأفكار والبشر. ويكون مفتوحاً اقتصادياً لكل شعوب المنطقة.. "فيتحول إلى سوق مزدهرة".[2]

وبذلك يكون هدف هذا البعد هو تحقيق اندماج حقيقي للكيان الصهيوني مع دول المنطقة اقتصادياً، مالياً، تكنولوجيا، وثقافياً، بحيث يحتل هذا الكيان دوراً ريادياً وقيادياً في هذا التنظيم المقترح.

---

[1] نفس المرجع السابق.

[2] انظر وقارن (الإهرام) للترجمة. ترجمة كتاب ماذا بعد حرب الخليج. القاهرة 1992 ص104.

منافع، أو مكاسب أو ربما حلول سياسية لم يتمكن الجانب السياسي أو العسكري من حسمها سابقاً.

رابعاً: الهدف السياسي للبعد الاقتصادي:

لقد أريد من البعد الاقتصادي لمشروع "السوق الشرق أوسطية" تحقيق منافع سياسية مضافة لصالح الكيان الصهيوني لم يستطع المسار السياسي وحتى العسكري تحقيقها. وهذا ما طرحته واكدت عليه قمة الدار البيضاء التي وصفت بأنها مدريد الاقتصادية. فمؤتمر الدار البيضاء بالنسبة "لاسرائيل" وكما جاء على لسان وزير خارجيتها حينئذ شمعون بيرس.

(ليس هدفه التفاوض السياسي من أجل السلام ولا دعم السلام عسكرياً، ولكن بناء السلام إقتصادياً، من خلال بناء "سوق شرق أوسطي" تزول داخله الحواجز وأهمها المقاطعة الاقتصادية العربية.. واطلاق آلة الاقتصاد الاسرائيلي في المنطقة"[1].

فالأهداف الإقتصادية التي انطوى عليها مشروع السوق والمتمثلة بدمج الاقتصاد الإسرائيلي بإقتصاد البلدان العربية أو عبر خلق مصالح اقتصادية متبادلة مع "اسرائيل" استهدفت ايجاد ارضية سياسية مشتركة من التفاهم من شأنها أن تسهم في بناء (الثقة) بين الأطراف الداخلة في مشروع السوق، على أمل التخفيف لاحقاً من حدة الصراع أو التنافر القائم في المنطقة مع الكيان الصهيوني وصولاً لتحقيق حلول سياسية إزاء مسالة الصراع العربي الصهيوني. وعليه فقد تم التركيز على ضرورة ابتكار أساليب جديدة للتعاون الاقتصادي في المنطقة عبر مشروع السوق، وذلك نظراً لما سيتضمنه هذا المشروع من أشكال وأدوات أو أساليب اقتصادية متنوعة. تستهدف تعزيز الدور الإقليمي للكيان الصهيوني على مستوى المنطقة والعالم.

---

[1] منصف السليمي. اعلان الدار البيضاء تسوية بين مطالب (السياسي) ومصالح الاقتصادي. المستقبل العربي 193، 1995/3 ص21.

واستناداً لما تقدم فقد اعتبر البعد الاقتصادي لمشروع السوق أداة لتسهيل معالجة الأوضاع السياسة في المنطقة ذات الصلة المباشرة بالصراع العربي – الصهيوني عبر ما وفرته أو ستوفره مجمل العمليات الاقتصادية المرافقة لمشروع السوق من اندماج وتكامل للاقتصاد "الاسرائيلي أو من خلال تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال. وفي هذا الصدد قال د.عصمت عبدالمجيد أمين الجامعة العربية:

(إن السياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة.. ومايتوقع من الجانب الاقتصادي للسوق الشرق أوسطية هو المساهمة في حل المشاكل السياسية) ويضيف قائلاً:

(ولكن محاولة حل المشاكل السياسية للأمة العربية عبر البعد الاقتصادي قد يعني وضع العربة أمام الحصان)[1]

وخلاصة القول إن مايتوقع من الجانب الإقتصادي لمشروع السوق الشرق أوسطية هو المساهمة في ايجاد حلول للمشاكل السياسية فيما يتعلق بالعلاقة مع الكيان الصهيوني دون حاجة للجوء إلى القوة العسكرية أو لأي شكلاً من أشكل المواجهة العسكرية.

خامساً: هدف النفط أو الطاقة:

إن رائحة النفط غير خافية في مشاريع (الشرق أوسطية) ويستطيع المرء أن يشم رائحتها عن بعد.

ابتداءاً إن فكرة مشروع السوق التي اخرجها بيرس للوجود ثانية ضمن كتابه (الشرق أوسط الجديد) استهدفت تحقيق شراكة من ثروة النفط العربي، شراكة تقوم على رأس المال النفطي العربي في مقابل ما أسماه (الوسائل والخبرة الإسرائيلية). ولتحقيق مشروعه اقترح بيرس في كتابة زيادة دولار واحد على برميل النفط حينئذ

[1] لقاء مع د.عصمت عبدالمجيد امين عام جامعة الدول العربية في برنامج (وجهة نظر) على قناة المستقبل الفضائية. يوم السبت المصادف 28-10-97.

توقع بيرس أن ذلك المبلغ سيكون لاحقاً بحدود ثمانية مليارات دولار سنوياً. مشيراً إلى أنه لن يكون لزيادة الدولار الواحد على سعر البرميل حينئذ أي أثر في اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة. بحجة إن مشروعه سيعم بالفائدة على الطرفين وسيكون بمثابة برنامج مارشال ثانٍ في الشرق الأوسط "لانقاذ مستقبله".

بيد أن الهدف الفعلي من وراء ذلك كله هو وكما أشار بيرس لاحقاً في كتابه لانقاذ واقع ومستقبل "اسرائيل" الاقتصادي ولكون المشروع سيجعل منها لاحقاً في جانب المقدم للمساعدة المادية والخبرة الفنية وليس في جانب المتلقي لها.

ولتحقيق تلك الأهداف ومسألة السيطرة على النفط فقد طرحت مؤتمرات القمة الاقتصادية الشرق أوسطية.. على بساط البحث قائمة طويلة بالمشاريع الاقتصادية النفطية. وقد اشتملت تلك المشاريع على خطط تستهدف جعل "اسرائيل" قاعدة صناعية نفطية لتكرير وتسويق النفط العربي إلى أوروبا وذلك عبر إقامة مشاريع مشتركة لنقل النفط من الموانئ العربية إلى إيلات ومن ثم ضخه في الأنابيب إلى عسقلان لتكريره وتسويقه إلى أوربا وأمريكا[1] عبر حيفا اشدور وغزة بدلاً من قناة السويس. ويحاول بالطبع منظرو الكيان الصهيوني تبرير ذلك من خلال إعطاء أرقام وإحصائيات عن المبالغ المادية التي قد تتوفر في حالة تصدير النفط العربي عبر حيفا لا من قناة السويس والتي توقعوا أن تكون بواقع 3-6 دولارات للطن الواحد[2].

وفي الوقت الذي تخطط اسرائيل للتحكم المطلق في اقتصاديات الدول العربية النفطية فإنها تسعى في ذات الوقت إلى إقامة مشاريع للربط الكهربائي المشترك مع عدد من الدول العربية بهدف إنتاج الطاقة الكهربية من قناة مقترحة تربط البحر الأحمر من جهة بالبحر الميت، وذلك اعتماداً على الفارق الذي سيحصل من الارتفاع بين منسوب البحرين. أملاً في تصديره إلى الدول العربية في مراحل

---

[1] مشروع "الشرق الأوسط الجديد" بدعة لنهب العرب وتزوير هويتهم القومية. مصدر سبق ذكره ص8.

[2] محمد الصرفي: مواجهة مخاطر التطبيع ضد الغزو. مصدر سبق ذكره ص11.

لاحقة[1]، وهكذا نلاحظ كيف إن الكيان الصهيوني ينوي مرة أخرى ربط المشاريع الصناعية والزراعية العربية التي تعمل بالطاقة الكهربائية بمصادر الطاقة الكهربائية المنتجة فيها. وبذلك نجد أن اسرائيل تخطط للتحكم في اقتصاديات البلدان العربية النفطية ومضاعفة السيطرة على مشاريعها الصناعية.

وفضلاً عن ذلك فإن مؤتمرات القمة الاقتصادية ستهدف طرح العديد من المشاريع المشتركة مع عدد من الدول العربية لاستخراج الفوسفات والبوتاس، ولاستغلال مناجم الفحم والمغانيز وحقول الغاز[2]

سادساً: على صعيد السياحة:

أعطي القطاع السياحي أهمية استثنائية في مشروعات السوق الشرق أوسطية. ولقد اعتبر هذا القطاع المرتكز الإقتصادي الأساسي لقيام هذا السوق مثله في ذلك مثل قطاع الفحم والفولاذ بالنسبة للجماعة الاوروبية. وعليه فقد توخى من هذا القطاع استغلال الامكانات الهائلة التي تتمتع بها المنطقة من مناخ صاف وشمس دائمة وموقع جغرافي وسواحل جميلة. وغيرها من امكانات قادرة على تحويل المنطقة إلى "كنز سياحي".

ولتحقيق تلك الأهداف، فقد اقترح بيريس في كتابه (الشرق الأوسط الجديد) الآلية التي اعتقد أنها كفيلة بتحقيق تلك الأهداف. فلقد اقترح مثلاً تأسيس شركة دولية جديدة (لتسويق الشرق الأوسط سياحياً)، من أمريكا الشمالية والشرق الأقصى. هدفها إقامة وتنظيم رحلات سياحية متعددة إلى دول المنطقة المساهمة في مشروع السوق. وقد حددت بالفعل المواقع السياحية التي اعتقد انها تتمتع بعناصر جمالية وبأنها ستكون موضوع جذب للسياح الأجانب[3].

---

[1] نفس المصدر السابق ص11.

[2] مشروع "الشرق الاوسط الجديد" بدعة جديدة.. مصدر سبق ذكره ص4.

[3] انظر وقارن محمد حلمي عبدالحافظ (الشرق الأوسط الجديد) مصدر سابق ذكره ص17 ومابعدها.

طرحت العديد من المشروعات السياحية وفي مقدمة تلك المشاريع المشروع العملاق المعروف باسم (ريفيرا البحر الأحمر) وهو مشروع يربط سياحياً بين ساحل إيلات والعقبة وطابا. إضافة إلى مشروع آخر يعرف باسم (مقترحات تعاون اقليمي سياحي مشترك) وهو مشروع متعدد الأغراض منها ما يتصل بالحركة السياحية الطبية التي تستهدف معالجة المرضى العرب في "اسرائيل" بدلاً من الذهاب إلى الدول الأوروبية. والقسم الآخر استهدف إقامة شركة سياحية مشتركة للتسويق السياحي في منطقة الشرق الأوسط[1].

سابعاً: على صعيد مشروعات البنى التحتية:

شهدت مؤتمرات القمة الاقتصادية الخاصة بمشروع السوق الشرق أوسطية والمراحل التي سبقتها طرح العديد من الأفكار والمشروعات المتصلة بقطاع المواصلات.. استهدفت تلك المشاريع تأسيس شبكة ضخمة من طرق المواصلات البرية العملاقة لربط المنطقة بالعالم. وقد اشترطت تلك المشاريع جعل (اسرائيل) ملتقي لطرق السيارات والسكك الحديدية والموانئ والمطارات.

ولتحقيق تلك الأهداف فقد طرح بيريس تصوراً "للشرق الأوسط الجديد" قائلاً:

(إن بناء الطرق وتمديد خطوط السكك الحديدية وتحديد المسارات الجوية وربط شبكات النقل وتحديث وسائل الاتصال وتوفير النفط والماء في كل مكان وفقاً للاقتصاد وليس للسياسة)[2] مؤكداً أن ذلك من شأنه أن

(يفتح حياه جديدة في الشرق الأوسط تماماً كما الدم الذي يسري في عروقنا موزعا الاكسجين الضروري للحياة)[3].

---

[1] للمزيد انظر محمود عبدالفضيل –مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية. مصدر سبق ذكره. ص132 وما بعدها.

[2-3] نفس المرجع السابق ص154.

ولتحقيق عملية الربط أعلاه فقد اقترح بيرس في كتابه تأسيس ثلاث شبكات من الطرق البرية السريعة.

الأولى: تعبر الشرق الأوسط من شمال افريقيا إلى المشرق العربي.

الثانية: تخترق الشرق الأوسط من شمال افريقيا إلى اوروبا بمحاذاة البحر عبر الدول العربية المجاورة مثل مصر، ولبنان، و"اسرائيل" وتركيا.

وأما الثالثة: فهي عبارة عن مجموعة من الطرق المتسلسلة تتمحور حول الدول المجاورة "لاسرائيل" جاعلة منها المركز الذي تنطلق منه تلك الشبكات البرية وتعود إليه[1]

وقد تزامنت مقترحات الربط البري بأخرى تدعو لتأسيس سكك حديدية جديدة، أو إحياء خطوط السكك الحديدة القديمة. وكذلك المطالبة بربط الموانئ المطلة على البحرين الأحمر والمتوسط بالسكك الحديدية، بحيث تكون "اسرائيل" مركز الانطلاق. هذا فضلاً عن مقترحات متعددة تستهدف إنشاء مطار دولي في خليج إيلات ومقترح أخر ذو أبعاد خطيرة يدعو إلى قناة تربط البحر الأحمر بالبحر الميت .. وهو مشروع يستهدف بلا شك توجيه ضربة إلى قناة السويس.[2]

ثامناً: على صعيد البعد الثقافي:

تعتبر الجبهة الثقافية من أخطر وأهم الجبهات والأبعاد في الصراع لأنها تتعلق بمصير الإنسان من مختلف الجوانب، نفسية كانت أو معنوية، فالجبهة الثقافية تشكل حصن الممانعة ضد أي محاولة أختراقية على الصعيد الثقافي والفكري والنفسي والقومي والديني وعموم القيم الغربية المتناقضة مع عموم الأفكار والثقافات الغربية عن جسم الأمة العربية.

---

[1] نفس المرجع السابق ص154.

[2] انظر محمد الصوفي مواجهة مخاطر التطبيع. مصدر سبق ذكره ص 7-8.

إن القوى الغربية في الغرب هو ثقافتهم الغربية المستندة إلى الارث الحضاري الضخم للأمة العربية وبما أضافه إليها الاسلام من قيم ومبادئ ثورية وكفاحية معادية للامبريالية والصهيونية.

فالهدف المرافق لمشروعات السوق يستهدف اخضاع المنطقة لجملة مفاهيم فكرية وثقافية واعلامية ودعائية ونفسية ويستهدف أيضاً إيجاد الارضية والمناخ المناسبين للتفاعل وعموم المتغيرات الاقليمية والدولية المتصلة بمشروع النظام الشرق أوسطي وسوق الشرق أوسطية، وصولاً إلى تحقيق هدف خلق عقلية معينة ونمط تفكيري معين ينسجم وعموم المتغيرات الاقليمية والدولية المتصلة بمشروع النظام الشرق أوسطي وسوقه الشرق أوسطية، وصولاً لتحقيق هدف خلق عقلية معينة ونمط تفكيري معين ينسجم وعموم المتغيرات الحاصلة في إطار هذا النظام وعلى كافة المستويات وهدف إلحاق الهزيمة بالشخصية العربية من الداخل.

فالتطويع الثقافي يستهدف تزوير الوقائع والتاريخ وتشويه القيم. فهو امتداد للغزو ولكن بوسائل ثقافية وإعلامية.

الخاتمة

منذ قمة الدار البيضاء الاقتصادية بالمغرب في نهاية تشرين الأول 1994 انعقدت أربعة مؤتمرات اقتصادية سنوية.

كان آخرها مؤتمر الدوحة الإقتصادي في منتصف تشرين الثاني عام 1997. بيد أن القمة الاقتصصادية الخامسة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لم تنعقد في وقته المحدد. وكذلك لم نعد نسمع عن "الاوسطية" في وسائل الاعلام المحلية أو الدولية كما كان الحال عليه سابقاً.

وعلى الرغم من عدم انقعاد المؤتمر الاقتصادي كما كان موقعاً له فإن ذلك لايعني إلغاء فكرة مشروع السوق أو موتها، ففكرة السوق ومشروعاته اللاحقة كانت قد أقرت بالإجماع وفي مؤتمر دولي رافقه طرح نظري وتصور عملي لشكل صيرورة وعمل هذا (السوق). فهذه الأمور لايمكن تجاهلها بمجرد تأجيل انقعاد مؤتمرها السنوى أو عدم انعقاده في وقته المحدد. فما صدر بما هو أشبه بقرار لايلغى إلا بقرار مماثل. كما أننا لم نسمع عن أية جهة معنية بمشروع السوق مايؤيد موافقتها على إلغاء الفكرة أو عدم الالتزام بها. كما لم تصدر أية دعوة بشأن إلغاء الفكرة من القاموس السياسي العربي. وعليه نستطيع أن نقول أن الموضوع أصبح مؤجلا (على مايبدو) بسبب انشغال قائمة الأعمال الامريكية التي أصبحت مليئة بما تعتبره أكثر أهمية بالنسبة لمصالحها "الاستراتيجية" الحيوية في المنطقة أو في العالم. وهذا يعني أن تلك الدول أصبحت الآن منشغلة بما هو أكثر أهمية لها من الانشغال بمسألة التحضير والعمل على عقد مؤتمر اقتصادي قد يثير حساسية الرأي العام العربي وعلى المستويين الرسمي والشعبي على الأقل.

ففي الوقت الذي حظيت به إسرائيل بكامل أهداف "السوق" فإن الأطراف العربية المعنية بالمشروع لم تنل شيئاً سوى الوعود. فضلاً عن قناعة الرأي العام الشعبي بعقم أهداف مشروع السوق وعدم جدواها على الاطلاق. هذا في الوقت الذي يعمل فيه مشروع السوق بكامل طاقته وفي مجالات عدة دون أية حساسية أو ضجة إعلامية واضحة من شأنها أن تهدد أهداف مشروع السوق. وبعبارة

الأوسطية وضع الأهداف الأساسية والخطوط العامة لها. فتلك الأهداف لا تزال تعمل وتؤدي وظائفها ونتائجها حسب ما هو مخطط لها.

وعلى الصعيد الآخر فإن وجهة نظر الأطراف الداخلة في مشروع السوق هي الأخرى حصل فيها تغيير نوعي لصالح الرأي الآخر المعارض لفكرة المشروع أو على الأقل الرأي الذي لم يعد يرى[1] أية جدوى من الاستمرار قدما سواء في إنعقاد المؤتمر في وقته أو الحديث عنه أو حتى الاهتمام به. وذلك لأسباب تتعلق بعدم تطبيق والتزام الكيان الصهيوني بالبعد السياسي لمشروع السوق. فإذا كان هذا البعد قد وضع أسس ومرتكزات عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني ودعا إلى الاعتراف به في إطار مايسمى بعملية السلام، فإن تلك الأطراف أصبحت تدرك تعنت الجانب الصهيوني ورفضه لفكرة السلام، وعدم تقديمه أي شئ للأطراف الأخرى.

وفي هذا الصدد أشار الرئيس المصري السيد حسنى مبارك في معرض رده. عن سبب عدم انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق أوسطية في وقته المحدد قائلاً. إننا لم نستطيع المضي قدما في كافة مشروعات السوق لأننا لم نرد توجيه صدمة لمشاعر الشارع العربي، وحيث مسيرة السلام متعثرة بسبب التعنت الاسرائيلي.

فالجماهير العربية التي داخل مشروع السوق أو خارجه أضحت تدرك عقم الأهداف المرجوة من مشروعات السوق وبد أن تتحسس عن قرب بأن الكيان الصهيوني هو المستفيد الأول والأخير من مشروع (السوق الشرق أوسطية) في الوقت الراهن أو في المستقبل القريب والبعيد.

---

[1] من خلال رد الرئيس حسنى مبارك على سؤال أحد الصحفيين أثناء انعقاد مؤتمر دافوس حول سبب عدم انقعاد مؤتمر القمة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا في وقتها المحدد. السبت 30-1-1999 عبر وسائل الاعلام المرئية.

المصادر

1- محمد حسن صالح: تاريخ الشرق العربي الحديث - القاهرة 1990.

2- زاهية قدوره تاريخ العرب الحديث - دار النهضة العربية - بيروت - لبنان 1985.

3- عبدالرزاق حسن: السوق الشرق (أوسطية) طبعة جديدة من مشروع بيريز - خليل الأهالي - القاهرة 7-4-93.

4- محمود عبدالفضيل: مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية (التصورات والمحاذير وأشكال المواجهة) في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية التحديات الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربي. مجموعة مؤلفين بيروت - اذار - 1994.

5- غشان سلامة - أفكار أولية حول السوق الاوسطية في ندوة التحديات الشرق أوسطية.. نظمها مركز دراسات الوحدة العربية في اذار 94.

6- محمد الصرفي: سوق الشرق أوسطية، محاولة اسرائيلية عربية للتطبيع الاقليمي والهيمنة.. ورقة عمل مقدمة إلى ندوة المجلس القومي للثقافة العربية (مواجهة مخاطر التطبيع ضد العدو) طرابلس 11-13/آذار/1993.

7- نيقين عبدالخالق مصطفى المشروع الشرق أوسطي والمستقبل العربي 193 في 1995/3 مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت 1995.

8- د. محمود عبدالفضيل "السوق الشرق أوسطية تحدياتها ومخاطرها" منشورات المجلس القومي للثقافة العربية. المؤسسة العربية للنشر والإبداع المغرب - بحوث تاريخ.

9- محمد حلمي عبدالحافظ (الشرق اوسط الجديد) ترجمة كتاب شمعون بيريس - الأهلية للنشر والتوزيع - الاردن . عمان الطبعة الأولى 1994.